الاحتراز الصرفيّ في المصادر والمشتقات

الباحث باسم محمد صالح خلف **أ.م.د. عقيل رحيم اللامي**
جامعة بغداد- كلية الآداب/ قسم اللُّغة العربية **جامعة بغداد- كلية الآداب/ قسم اللُّغة العربية**
Basim.alsalih@gmail.com Aqeel_ra@coart.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول هذا البحث ما جاء من احترازات في المصادر والمشتقات، فالمصادر جاء منها: المصدر من الثلاثي المجرّد، والمصدر من المزيد على الثلاثي، والمصدر الميمي، ومصدر المرّة والنوع .

ولم أذكر اسم المصدر، ولا المصدر الصناعي، لأنّني لم اقف على احترازات فيهما ضمن كتب المصنفات الصرفية حتى القرن الثامن الهجري، التي بين يدي، وهذا مما يقتضيه منهج البحث.

الكلمات المفتاحية: الاحتراز، المصادر، المشتقات، اسم الفاعل، اسم المفعول

تعريف المصدر : Definition of the source

ذكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ) أنّ ((المصدرَ ما دلّ على حدثٍ لا غير . ويُسمّى حَدَثًا، وحَدَثانًا، واسْمَ مَعْنى)) (الجرجاني، دون تاريخ: ٥٢/١) (Al-Jerjani, without date: 1/52)، ويقصد في قوله : (لا غير) الاحتراز من الفعل الذي يدلّ على الحدث مع الزمن، وأمّا قوله: (اسْم معنى)، فهو احترازٌ من اسْم الذات. ويُسمّى أيضًا اسم الحادث (الرماني، دون تاريخ: ٦٩/١) (Al-Roman, without date: 1/69).

وجاء عن أحمد بن عليّ بن مسعود (ت ق ٨ أو ٩ هـ) أنّ : ((الضرْب مصدرٌ تتولَّد منه الاشياء التسعة[*]، وهو أصلٌ في الاشتقاق عند البصريّين)) (العيني، ٢٠٠٧: ٣٣) (Al-Aini, 2007: 33). فقوله : (وهو أصل في الاشتقاق)، تحرّزَ به عن كونه أصلاً في العمل ؛ لأنّ الفعلَ هو الأصل في العمل، أمّا المصدر فأصل في توالد الألفاظ وهو الاشتقاق . ومعنى الاشتقاق : ((أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب، فتردّ أحدهما إلى الآخر، نحو رَدّكَ (ضَرَبَ) إلى الضرْبِ، و(المَضْرُوبَ) و(المِضْرَبَ) إليه أيضًا للمناسبة التي بينهما في اللفظ والمعنى)) (الميداني، ١٩٨١: ٥) (Almaydani, 1981: 5).

[*] وهي : الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، والآلة .

وقد عرّف ابن مالك (ت٦٧٢هـ) المصدر بأنّه: ((الاسم الموضوع بأصالة، الدالّ على المعنى الصادر من المحدَث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه)) (ابن مالك، ١٩٧٧: ٦٨٩/٢) (Ibn Malik, 1977: 2/689)، وقيّده بـ(أصالةً) ليحترز من اسم المصدر الذي وافق في المعنى مصدرَ غير الثلاثيّ، ووافق في الوزن مصدر الثلاثيّ، مثل: غُسْل، وقبْلة، وعَوْن؛ فإنّها أسماء مصادر. وأفعالها: اغْتَسَل وقَبّل وأعَانَ، أمّا مصادرها، فهي: اغْتِسَال وتقْبِيل وإعانَة (ابن مالك، ١٩٧٧: ٦٨٩/٢-٦٩٠) (Ibn Malik, 1977: 2/689-690).

أ- المصدر من الثلاثي : Source from Trio

للمصدر من الثلاثيّ المجرَّد أوزانٌ كثيرةٌ، وذلك بحسب عين ذلك الفعل، إذ يُقسَّم الفعلُ الثلاثيّ على ثلاثة أقسام (الأندلسي، ١٩٨٣: ٢٧) (Al-Andalusian, 1983: 27):

القسم الأول : فَعَلَ، مفتوح العين، يكون المصدر منه على وجوه كثيرة (الميداني، ١٩٨١: ١٧-١٨) (Almaydani, 1981: 17-18) منها ما يأتي :

١- (فَعْلٌ) : وذلك في المتعدّي، نحو : قَتَلَ قَتْلًا، وضَرَبَ ضَرْبًا .

٢- (فُعُولٌ) : وذلك في اللازم، نحو : خَرَجَ خُرُوجًا، وجَلَسَ جُلُوسًا .

٣- وقد يجيء العكس، نحو : دَبَلْتُ الأرضَ دُبُولًا، ودَبَلَ البقلُ دَبْلًا .

٤- وقد يشتركان، نحو : عَثَرْتُ على الشيء عَثْرًا وعُثُورًا، وعَبَرْتُ النهْرَ عَبْرًا وعُبُورًا (الميداني، ١٩٨١: ١٧-١٨) (Almaydani, 1981: 17-18).

القسم الثاني : فَعِلَ، مكسور العين، والغالب فيه أن يكون على (فَعَل)، نحو تَعِبَ تَعَبًا، وحَدِبَ حَدَبًا، وفَرِحَ فَرَحًا . قال الميدانيّ : ((وأكثر ما يجيء هذه الأبنية للزوم، ويجيء المتعدّي منه على فَعْلٍ، نحو : حَمِدَ حَمْدًا، وفَهِمَ فَهْمًا، وربما يجيء هذا البناء في اللازم أيضًا نحو: لَبِثَ لَبْثًا)) (الميداني، ١٩٨١: ١٩) (Almaydani, 1981: 19)، فقوله : (رُبّما يجيءُ هذ البناءُ في اللّازم) أي إنّه يقل مجيء (فَعْلٍ) في اللازم، لذلك احترزَ بالأداة (رُبّما) والتي تفيد التقليل (الأنصاري، ١٣٧٨هـ: ١٨٠/١) (Al- Ansari, 1378 A.H: 1/180).

القسم الثالث : فَعُلَ، مضموم العين، ويأتي غالبًا على (فَعَالَة) نحو قول الميدانيّ: ((وأمّا (فَعُلَ يَفْعُلُ) فمصدره الغالب عليه (فَعَالَةٌ)، نحو : شَجُعَ شَجَاعَةً وظَرُفَ ظَرَافَةً، و(فُعُولَة) نحو : صَعُبَ صُعُوبةً وسَهُلَ سُهُولةً، و(فِعَل) نحو: ضَخُمَ ضِخَمًا وعَظُمَ عِظَمًا هذا هو الأكثر)) (الميداني، ١٩٨١: ١٩) (Almaydani, 1981: 19)، فقوله : (هذا هو الأكثر) احترازٌ من مجيء مصدر (فَعُل) قليلاً في أبنية أخرى، هي : (فَعَل)، نحو كَرُمَ كَرَمًا، و(فَعْل)، نحو مَجُدَ مَجْدًا، و(فُعْل)، نحو حَسُنَ حُسْنًا، و(فِعْل)، نحو حَلُمَ حُلْمًا، و(فَعَال)، نحو جَمُل جَمالًا .

وقال ابن الحاجب في أول باب المصدر: ((أَبنيةُ الثلاثيّ المجرَّدِ كثيرةٌ)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٣) (Ibn Alhajib, 2008: 23). فتحرّزَ بـ(المجرَّد) من المزيد ؛ ولأنَّ الثلاثيّ المجرَّد لا يَنْضَبِط فيه المصدر بقياس، فقد قُيِّده المَيْدانيُّ بأنّ اللازم من (فَعَل) يأتي على (فُعُول)، نحو: رَكَعَ رُكُوعًا، والمُتعدِّي على (فَعْل)، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا . وفي الصنائع على (فِعَالة)، نحو: كتَبَ كِتابةً، وفي الاضطراب على (فَعَلان)، نحو : خَفَقَ خَفَقانًا، وفي الأصوات على (فُعَال)، نحو : صَرَخ صُراخًا (الميداني، ١٩٨١: ١٧-١٩) (Almaydani, 1981: 17-19) ؛ لذلك جاء قول الرضيّ : ((الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أنْ يكون المتعدّي على (فَعْلٍ)، من أيّ بابٍ كان، نحو : قتَلَ قَتْلًا، وضرَب ضَرْبًا، وحَمِدَ حَمْدًا، و(فَعَل) اللازم على فُعُول، نحو: دَخَلَ دُخُوْلًا)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١٥٦/١)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/156) مؤكِّدًا بقوله : (الأغلب الأكثر) احترازَ ابن الحاجب بكثرة مجيء المصدر من الثلاثيّ المجرَّد .

وفي المصادر الثلاثيّة يأتي وزن (فَعْل) أصلاً، قال أبو العبّاس محمد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) : ((فمنها ما يجيءُ على (فَعْلٍ) مفتوحَ الأول ساكنَ الثاني، وهو الأصل)) (المبرد، ١٩٩٩: ١٢٢/٢) (Almubrd, 1999: 2/122)، فقوله : (وهو الأصل) قيْدٌ احترزَ به في كون (فَعْل) أصلاً في المصادر الثلاثيّة، وقد علّل المبرّد ذلك بأنّ جميع المصادر تردّها إلى مصدر المرّة، نحو : ذهبتُ ذَهْبَة واحدة، وقعدتُ قَعْدةً واحدةً، وحَلفتُ حَلْفَةً واحدةً، ولا يكون مصدر المرّة إلّا هكذا (المبرد، ١٩٩٩: ١٢٥/٢) (Almubrd, 1999: 2/125).

وهنا تجدر الاشارة إلى أهميّة الاحتراز للنصوص والأحكام، وذلك: ((لأنَّ الحمل على الغالب أوْلى وأجْدر قضيةً لتغليب الغالب)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٢٧٠/١)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/270)؛ لذا يُخطئُ هنا من يطلق الأقوال والأحكام من دون تحرُّز لها ؛ لأنَّ هذه الأفعال ليست منضبطة تحت قاعدة لازِمة لا يمكن خرقها، فقد تأتي مصادرها متداخلة فيما بينها ؛ فمثلاً قولك: بَلَغَني الخبرُ بُلُوغًا، جاء فيه مصدرُ (فَعَلَ) المتعدّي على (فُعُل) لا على (فَعْل)، كما في الغالب؛ لذا قال الخضر اليزديّ في هذا الشأن: ((والمُطْلِقُ الذي لم يتعرّض لقيْد الغلبة، وحَكَمَ جَزْمًا، مُخطِئٌ)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٢٥٨/١)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/258) .

وفي (فَعَلَ) يقول ابن الحاجب : ((ونحو : طَلَبَ، مُخْتَصّ بـ (يَفْعُل)، إلّا : جَلَبَ الجُرْحَ (الفيروزآبادي، ١٩٥٢: ٤٩/١)(Al-Firuzabady, 1952: 1/49) ، والغَلَبَ)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٣) (Ibn Alhajib, 2008: 23). مستثنيًا فعلين، احترز بورود مصدريهما على (فَعَلٍ)، وليسا من باب فَعَل يَفْعُل، مضمومَ العينِ في المضارع :

أحدهما : جَلَبَ يَجْلِبُ، بكسر عين الفعل، ومصدره : جَلَبًا . وقد ذكر صاحب القاموس المحيط أنّ (جَلَبَ) قد يأتي مضارعُه مكسورَ العينِ ومضمومَها، أمّا مصدره فقد يكون ساكنَ العينِ أو مفتوحَها، نحو : ((جَلَبَهُ يجلِبُهُ ويجْلُبُهُ جَلْبًا وجَلَبًا، واجْتَلَبَه : ساقَه من موضع إلى آخر)) (الفيروزآبادي، ١٩٥٢: ١/٤٨)(Al-Firuzabady, 1952: 1/48) .

والآخر : غَلَبَ يغلِبُ، بكسْرِ العين أيضًا، وهو من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومصدره (غَلَبًا) كما جاء في قوله تعالى :﴿ **الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ**﴾ (سورة الروم، الآية ١-٣).

وقد ذكرنا سابقًا أنّ الثلاثيّ المجرّد كثيرةٌ أوزانُهُ ولا تَنْضَبِطُ مصادره بقياس إلا قليلًا؛ لذلك تأتي الاحترازات والتقييدات والاستثناءات، لتحفظ النصَّ من الدَخَلِ والاعتراض، ونستدلّ على ذلك بقول الرضيّ السابق، إذ تحرَّزَ بلفظين : (الأغلب، والأكثر) بتقديم (الأغلب) على (الأكثر) لأنَّه يتعلَّق بأصْل المعنى، إذ إنّ معنى (غَلَبَ) : استولى على الشيء قهرًا، ومعنى (كثيرًا) : ضد القليل ؛ ولأنَّ (فَعالةَ) مصدرُ (فَعُلَ) وهو الأكثر قياسًا بالأوزان الأُخَر ؛ لذا ناسب أن يُحترز له بلفظ يناسب هذه الكثرة، فجاء غالبًا ليوافق هذه الكثرة، ومعنى الكثرة عند الخضر اليزدي هي أمرٌ وسط بين الغالب والنادر (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١/٢٧١)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/271) .

ب- المصدر من المزيد على الثلاثيّ : The source of more on the triple play

قال أحمد بن عليّ بن مسعود : ((ومصدر غير الثلاثيّ يجيء على سَنَن واحدٍ، إلّا في كَلَّمَ كِلامًا، وفي قاتلَ قِتالاً وقِيْتالاً، وفي تحمَّلَ تِحْمالاً، وفي زَلْزَلَ زِلْزَلاً)) (العيني، ٢٠٠٧: ٤١)

(Al-Aini, 2007: 41) مُحترزًا بخروج بعض المصادر عن أقيستِها، فكَلَّمَ : قياسه أنْ يأتي على (تَكْليمٍ)، لكن جاء على (كِلامٍ) على غير القياس . وقاتل : قياسه أنْ يأتي على (مُقاتلةٍ) و(قِتالٍ)، ولكن جاء على (قِيْتالٍ) على غير القياس .وتحمَّلَ : قياسه أنْ يأتي على (تَحَمُّلٍ)، ولكن جاء على (تِحْمالٍ) على غير القياس . وزَلْزَلَ : قياسه أن يأتي على (زَلْزَلَةٍ) غير أنّه جاءَ على (زِلْزَالٍ) على غير القياس .

قال عليّ بن الشيخ حامد الأشنويّ (ت ١٠١٤هـ): ((ويجيءُ المصدرُ من غير الثلاثيّ المجرَّدِ على زِنَة اسْمِ مفعوله قياسًا))(الأشنوي، ١٣٥٤هـ: ٤٧-٤٨) (Al-Ashwany, 1354 A. H: 47-48)، فقول: (قياسًا) أي : مجيئًا قياسيًّا، احترز به عمّا جاء من مصدر الثلاثيّ المجرَّد على وَزْنِ المَفْعُول، مثل : المَعْسُور، والمَيْسُور، فإنه مقصور على السماع (الأشنوي، ١٣٥٤هـ: ٤٨) (Al-Ashwany, 1354 A. H: 48).

ت- المصدر الميمي : Meme source

لا يختلف المصدر الميميّ في المعنى عن المصدر الأصليّ، وهو على نوعين : قياسيٌّ، وسماعيٌّ (الحميري، ٢٠١١: ١٦٩)(Al-Himyari, 2011, P169). وما يهمّنا هنا هو القياسيُّ، إذ يُبْنَى من كل فعل بزيادة (ميم) في أوله تكون مفتوحةً مع الثلاثيّ، مع فتح ما قبل الآخِر . مثل : مَنْصَر، ومَعْلَم، ومَضْرَب. إلا أن يكون مثالًا واويًّا، فحينئذٍ يُكسَرُ ما قبل الآخِر، مثل : مَوْعِد، ومَوْضِع، ومَوْقِد، مِن وَعَدَ يَعِدُ، وَوَضَعَ يَضَعُ، ووَقَدَ يَقِدُ ؛ وتكون مَضْمُومَةً مع غير الثلاثيّ، مع فَتْحِ ما قبل الآخِر، مثل : مُنْطَلَق، ومُسْتَخرَج (الفارسيّ، ١٩٨١: ٥٢٥-٥٢٦) (Al-Farsy, 1981: 525-526).

قال ابن الحاجب في المصدر الميميّ : ((ويجيء المصدرُ من الثلاثي المجرَّد أيضًا على (مَفْعَل) قياسًا مطرِدًا كـ : مَقْتَلٍ، ومَضْرَبٍ، وأما : مَكْرُمٌ، ومَعْوُنٌ، ولا غيرهما، فنادران حتى جعلهما الفرّاءُ جمعَي مَكْرُمَةٍ ومَعْوُنَةٍ)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٤) (Ibn Alhajib, 2008: 24) .

ففي النصّ استثناء من هذا القياس أي قياس (مَفْعَل) في قول ابن الحاجب : (وأما مَكْرُمٌ ومَعْوُنٌ، ولا غيرهما)، فقد احْتَرَزَ بكونِهما نادِرينِ، وأمّا قوله : (حتّى جعلهما الفرّاء جمعَي مَكْرُمَة ومَعْوُنَة)، فيؤيِّده ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ بقوله : ((وما كان (يَفْعُلُ) منه مضمومًا فبمنزلة ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحًا، ولم يضمّوه فيبنوه على (مَفْعُلٍ) ؛ لأنّه بناءٌ ليس في الآحاد)) (الفارسيّ، ١٩٨١: ٥٢٦-٥٢٧) (Al-Farsy, 1981: 526-527) .

فالمصدر الميميّ من الثلاثيّ على زِنَة (مَفْعَلٍ) قياسًا، وعلى (مَفْعِلٍ) مع المثال الواويّ، كما ذُكر سابقًا، وقد لفتَ نظرنا – ونحن نراجع الأقوال في الاحترازات – أنّ ابن الحاجب أطلق الحكم على المصدر الميميّ من الثلاثيّ بوزن (مَفْعَلٍ) ولم يذكر ما كان على (مَفْعِل) من المثال الواويّ، وقد يكون هذا نسيًا منه، وإلا لا يمكن أنْ يَخْفى عليه مثلُ ذلك ، فوزن المثال الواويّ (مَفْعِل)، بكسر العين، نحو: المَوْعِد والمَوْجِل .

وقد استثنى الرضيُّ من المثال الواوي معتلَّ اللام، فإنّه يكون بفتح العين، نحو المَوْلَى، وقال أيضًا: ((وإنّما قالوا مَوَدّة بالفتح اتِّفاقًا لسلامة الواو في الفعل اتِّفاقًا))(الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١/١٧٠) (Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/170)، فقوله : (في الفعل)، احترز به من الاسم.

وبالعودة إلى نصّ ابن الحاجب نجد أنّه احترز فيه بقوله : (وأما مَكْرُمٌ ومَعْوُنٌ ولا غَيْرُهُما فَنادِرانِ) إذ احترزَ به مما ذهب إليه الفرّاء من أنّهما جمعانِ لمَكْرُمَة ومَعْوُنَة حملًا على اسم الجنس الجمعيّ كما في تمرةٍ وتمرٍ (الفارسيّ، ١٩٨١: ٥٢٦-٥٢٧) (Al-Farsy,

1981: 526-527) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٢٨١/١)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/281).

ج- مصدر المرّة والنوع : Source of time and gender

مصدر المرّة هو: ((المصدر الّذي قُصِدَ به الواحدة من مرّات الفعل، باعتبار حقيقة الفعل، لا باعتبار خصوصيّة نوعٍ)) (التفتازاني، ٢٠١٣: ٢٢٩) (Al-Taftazani, 2013: 229). أي : ما قُصِدَ به المرّة الواحدة من مرات الفعل، وهو من الثلاثيّ على زِنة (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين، نحو جلستُ جَلْسَةً . وبناؤه من غير الثلاثيّ كبناء المصدر مع زيادة تاء التأنيث في آخِره، مثل : انْطَلَق انْطِلاقةً، واسْتَخرَجَ اسْتِخراجَةً (الناصري، ١٩٢٨: ٨٩) (Al-Nasseri, 1928: 89).

أمّا مصدر النوع – ويسمّى الهيأة – فهو : ((الحالة التي عليها الفاعل، تقول : هو حَسَنُ الرِّكْبَة، إذا كان ركوبُهُ حَسَنًا ؛ يعني : أنّ ذلك عادتُهُ في الركوب)) (التفتازاني، ٢٠١٣: ٢٣١) (Al-Taftazani, 2013: 231)، فهو على زِنة المرّة ؛ لكن بكسر الفاء بدلَ الفتح، فيقال : هو حَسَنُ الطِّعْمة والرِّكْبة والجِلْسة والقِعْدة، وقتلته قِتْلَةَ سَوْءٍ، وبِئْسَت المِيْتة والعِذْرة (الزمخشريّ، ١٩٩٩: ٢٧٥) (Al-, 1999: 275).

وقال ابن الحاجب : ((والمرّة من الثلاثيّ المجرَّد ممّا لا تاء فيه على (فَعْلَة)، نحو: ضَرْبة وقَتْلة)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٥) (Ibn Alhajib, 2008: 25). محترزًا بقوله: (المجرَّد) من ذي الزيادة، فإنّه يختلف في الوزن؛ لذلك وجب الاحتراز منه حتَّى لا يُظنّ أنّ الوزنَ مشترِكٌ بينهما .

واحترز أيضًا بقوله: (ممّا لا تاء فيه)؛ لأنَّ الفعل إذا كانت فيه التاء تبقى عند إرادة صَوْغ مصدر المرّة، وأمّا إذا خَلَت منه فيجب إضافتها إليه، ليكون الوزن على (فَعْلَة)، ويشترك معه مصدر النوع، إلّا أنَّه بكسر الفاء، كما تقدَّم، وقال ابن مالك(الأندلسي، دون تاريخ: ٥)(Andalusian, no date: 5) :

لِمَرةٍ فَعْلَة وفِعْلَة وضعوا لِهَيْئةٍ غالبًا كَمِشْيةِ الخُيَلا

فقوله : (غالبًا) تَحرُّزٌ ممّا جاء خلاف القياس من المصادر، وقد حَكَمَ ابنُ الحاجب عليه بالشذوذ بقوله : ((وأتَيْتُهُ إتْيانَةً، ولَقِيْتُهُ لِقاءَةً، شاذٌّ)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٥) (Ibn Alhajib, 2008: 25)، وهذا الشذوذ يسمّى عند الزمخشريّ بالاستعمال، إذ قال : ((وقد جاءَ على المصدر المستعمل في قولِهم : أتَيْتُهُ إتْيانَةً، ولَقِيْتُهُ لِقَاءَةً)) (الزمخشريّ، ١٩٩٩: ٢٧٥) (Al-Zamakhri, 1999: 275).

وتأتي مصادر المَرَّة مُلْحَقةً بها التاء، وإلحاقها بها على نوعين : قياسيّ وسماعيّ (التفتازاني، ٢٠١٣: ٢٣٠) (Al-Taftazani, 2013: 230)، فالقياسيّ تأتي أبنية

مصادرها فيه من (فَعْلَلَ وفاعَل) مطلقًا، فيقال في دَحْرَجَ: دَحْرَجَة، وفي قَاتَل: مُقَاتَلَة، ومن (فَعّلَ) ناقصًا، فيقال في زَكّى: تَزْكِيَة، و(أفْعَلَ واسْتَفْعَلَ) أجْوَفَينِ، فيقال في أعَانَ : إعَانَة، وفي اسْتَقَامَ : اسْتِقَامَة .

وأمّا السماعيّة فهي المصادر التي وردت عن العرب ولا يجوز لكَ القياس عليها ما لم يأتِ مسموعًا، فإن جاء فِعْلٌ ولم تنطق العربُ بمصدره فيجب أن تقف عليه ؛ لأنّ العربَ لم تنطق بمصدر هذا الفعل (الحازمي، دون تاريخ: ٧/١٥) (Al-Hazmi, without history, 7/15)، ومن المصادر السماعيّة التي فيها التاء من المرّة : رَحْمَة، ونِشْدَة، وكُدْرَة . وقد تأتي مع هذه المصادر صفة ملازمةً لها، كقول ابن مالك (الأندلسي، دون تاريخ: ٦) (Andalusian, no date: 6) :

وَمَرَّةُ المَصْدَرِ الَّذِي تُلازِمُهُ بِذِكْرِ واحِدَةٍ تبْدُو لِمَنْ عَقَلا

محترزًا بقوله : (بِذِكْرِ واحِدَةٍ)، أي : تَصِفُ مصدرَ المرّة بما فيه التاء بالواحدة، نحو : أعَانَ إعَانَةً واحِدَةً، واسْتَعانَ اسْتِعَانَةً واحِدَةً، للدلالة على مصدر المرّة ممّا فيه التاء(الحميري، ٢٠١١: ١٦٧) (Al-Himyari, 2011, P167).

المشتقات :Derivatives

تباينت آراء علماء اللغة في وقوع الاشتقاق، فقال بعضهم : إنَّ الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتقٍ، وقالت طائفة منهم : إنَّ الكلم كلُّه مشتقٌ، وقالت طائفة أخرى : إنَّ الكلم كلُّه أصل، وقد اختُلِفَ أيضًا في أصْلِ المشتقّات أهو المصدرُ أم الفِعْلُ ؟ فذَهَبَ البصريّون إلى أنّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّ الفعل هو الأصل(العيني، ٢٠٠٧: ٣٣) (Al-Aini, 2007: 33).

وهذا التوضيحُ يتَّصل ببحثنا في الاحتراز؛ لأنّ هذا المبحث يتناول الاحتراز في المشتقات، فكان لِزامًا أن نذكر ما جاء من قول في المشتقات .

أ- اسم الفاعل : Name of subject

يَتَقَدّم ذِكْرُ اسم الفاعل على غيره من المشتقّات، وذلك لكثرة استعماله، وهو مشتقٌّ من المضارع(العيني، ٢٠٠٧: ١١٩) (Al-Aini, 2007: 119). وجاء تعريفه عند أحمد بن عليّ بن مسعود، بقوله: ((هو اسمٌ مُشْتَقٌّ من المضارعِ لمَن قامَ به الفعلُ)) (العيني، ٢٠٠٧: ١١٩) (Al-Aini, 2007: 119). محترزًا فيه من جملة أشياء، منها قوله : (مُشْتَقٌّ) خرّج به الاسم الجامد والمضمرات، وقوله : (لِمَن قام به الفعل) خرَجَ به اسم المفعول، لأنّه مشتقٌّ لمَن وقع عليه فعل الفاعل ؛ وهو أيضًا قيْدٌ يُقْصَد به معنى الحدوث، لتخرجَ به الصفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التفضيل، لأنّهما بمعنى الثبوت(العيني، ٢٠٠٧: ٦٥) (Al-Aini, 2007: 65) .

وبناء اسم الفاعل يكون على ضربين : قياسيّ وسماعيّ .

أولاً: القياسيّ : The Standard

وهو على قسمين :

١- ما كانَ بناؤه من الثلاثيّ المجرَّد على (فاعِل) . قال أحمد بن عليّ بن مسعود : ((وصيغتُه من الثلاثيّ على وزن فاعِل غالبًا)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٠) (Al-Aini, 2007: 120). مُقيِّدًا القياس بقوله: (غالبًا)، ليحترز به ؛ لأنه إذا جاء على غير هذا البناء قد يكون خلافَ القياس، وهو السماعيّ، كما سيجيء .

٢- ما كان بناؤه من غير الثلاثي على (مُفْعِل) . كقول أحمد بن عليّ بن مسعود : ((وصيغتُه من غير الثلاثي على صيغةِ المستقبَل بميمٍ مضمومةٍ وكسرِ ما قبل الآخِر، نحو : مُكرِم)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٣١) (Al-Aini, 2007: 131). وتقييده بـ (ميمٍ مضمومةٍ) احترازٌ يُخْرِجُ اسمَ الزمان والمكان، أمّا تقييده بـ (كسرِ ما قبلَ الآخِر) فاحْتُرِزَ به مِن اسم المفعول ؛ لأنَّه مفتوح ما قبل الآخِر.

وجاء في لاميّة الأفعال لابن مالك (الأندلسي، دون تاريخ: ٤) (Andalusian, no date: 4):

وَبِاسْمِ فَاعِلِ غَيْرِ ذِي الثَلَاثَةِ جِي وَزْنُ المُضارِعِ لَكِنْ أَوَّلًا جُعِلا

فقوله : (وَزْنُ المُضارِعِ) هذا إطلاقٌ لا تَحرُّزَ فيه، لأنَّ بناء اسم الفاعل فيما أوله تاء مزيدة نحو: تَغَافَل وتَعَلَّمَ، ليس على زِنة مضارعه. وأما قول ابن مالك في الخلاصة (ابن عقيل، ٢٠٠٩: ٣/٦٣) (Ibn Aqeel, 2009: 3/63) :

وَزِنَةُ المُضارِعِ اسْمُ فاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثلاثِ كالمُوَاصِلِ

مَعْ كسرِ مَتْلُوِّ الأَخيرِ مُطْلقا وَضَمَّ مِيْمٍ زائِدٍ قَدْ سَبَقا

ففيه تحرّزٌ بقوله : (مِنْ غَيْرِ ذِي الثلاثِ) من نحو تَغَافَل وتَعَلَّمَ .

ثانيًا : السماعي : Acoustic

يجيء اسم الفاعل سماعيًّا من أبنية كثيرة، منها : ((فَرِقٌ وشَكْسٌ وصُلْبٌ ومِلْحٍ وجُنُب وحَسَن وخُشُن وجَبان وشُجاع وعَطْشان وأحْول، وهو يختصُّ بابَ (فَعِل) إلا ستةً تجيءُ مِن (فَعُل)، نحو: أحْمَق وأخْرَق وآدَم وأرْعَن وأسْمَر وأعْجَف . وزاد الأصمعيُّ أعْجَم)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢١) (Al-Aini, 2007: 121). وهذه الأوزان جاءت مخالِفةً لِزِنة اسم الفاعل القياسيّة (العيني، ٢٠٠٧: ١٢١) (Al-Aini, 2007: 121).

ب- صيغ المبالغة : Exaggeration formulas

وتسمّى أبنية المبالغة، وهي تحوُّل صيغَةَ (فاعِل) إلى المبالغة والتكثير فيه، وأوزانُها هي (الميداني، ١٩٨١: ٢٤-٢٥) (Almaydani, 1981: 24-25) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٩) (Al-Aini, 2007: 129):

١- فَعُول : نحو، صَبُور ومَنُوع .

٢- فَعّال : نحو، جَبّار وصَبّار .

٣- مِفْعَل : نحو، رجل مِحْرَب، وسيف مِحْذم . وهذا البناء يأتي للآلة أيضًا نحو : المِسْفن، ويُفرّق بينهما بالقرينة (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٩) (Al-Aini, 2007: 129).

٤- مِفْعال : نحو، مِعْطار ومِمْراض .

٥- مِفْعيل : نحو، مِسْكين ومِئسِير .

٦- فِعّيل : وهو الذي يداوم على الشيء ويولع به، نحو الذِكّير، والخِمّير .

٧- فُعَلَة : نحو : رَجلٌ نُكَحَة وطُلَقَة .

٨- فُعَال : نحو، طُوال وكُبار، وإذا أُريد زيادة المبالغة تُشدَّد العين فيقال : طُوّال وكُبّار، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا** ﴾ (سورة نوح، الآية :٣٢)

قال الميدانيّ : ((ومنها، مِفْعيل، نحو : مِسْكين ومِئسِير، وفرس مِحْضير ورَجِل مِعْطير، وهذا البناء أيضًا لا يؤنَّث، وإنما قالوا: امرأةٌ مِسكينةٌ، تشبيهًا بفقيرة، كما قالوا : هي عدوَّةُ اللهِ، و(فَعُول) لا يدخله الهاء إذا كان بمعنى (فاعِل) حملًا على صَدِيقَة، لأنّها ضِدُّها، والشيء قد يُبنى على نقيضه)) (الميداني، ١٩٨١: ٢٥) (Almaydani, 1981: 25). فقوله : (وإنّما قالوا: امرأةٌ مِسْكينةٌ) احترازٌ عن سؤال مقدَّرٍ هو : إذا كانت مبالغة الفاعل على زِنة (مِفْعيل) يستوي فيه المؤنَّث والمُذكَّر، فكيف جاء مِسْكينة، بتاء التأنيث ؟ فأجاب معلِّلًا بأنّها مَحْمولةٌ على فقيرة، مِن حَمْل النظير على النظير، كما يُحْمَل النقيض على النقيض .

والأصْل أنْ تكون التاء فارقةً بين المذكّر والمؤنث في الأوصاف، لكن ثَمّة أوزانٌ صفات لا تلحقها التاء الفارقة، كما قال ابن مالك (ابن مالك، ١٩٣٠: ٦٣) (Ibn Malik, 1930: 63) :

وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ أَصْلاً، وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ

فالتاء لا تلحق هذه الأوزانَ إذا كانت بمعنى فاعل لذلك قال ابن مالك : (أَصْلاً) محترزًا من (فَعُول) بِمعنى : مَفْعول، فإنَّه قد تلحقه التاء نحو: أَكُوْلة بمعنى : مأكُوْلة، ورَكُوْبة بمعنى: مركوبة، وحَلُوْبة بمعنى : مَحْلُوْبة، فصيغة المفعول إذا كانت بمعنى الفاعل يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، ومِن ذلك كلمة (العدوَّة)، لأنّها بمعنى الفاعل، إلّا أنّهم قالوا : عدوَّة

الله (بتاء التأنيث) لأنَّهم حملوها على صَدِيقة، وصَدِيقة ضدٌّ عدوَّة، وهذا الحمل هو الحمل على النقيض كما تقدّم (العيني، ٢٠٠٧: ١٣٠) (Al-Aini, 2007: 130).

ت-اسم المفعول : participle

وهو : ((اسمٌ مشْتَقٌّ مِن يُفْعَلُ، لِمَنْ وقعَ عليهِ الفعلُ)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٣٥) (Al-Aini, 2007: 135)، وهو أيضًا نوعان : قياسيّ، وسماعيّ . فالقياسيّ : يُصاغ من الثلاثيّ الصحيح على وزن مَفْعُول، كـ (مَنْصور، ومَحْفوظ)، أمّا من غير الثلاثيّ الصحيح فيكون على زِنة اسم فاعله مع فَتْح ما قبل الآخِر، نحو : مُعَظَّم، ومُنتظَر. قال ابن مالك(الأندلسي، دون تاريخ: ٤) (Andalusian, no date: 4) :

مِيمٌ تُضَمُّ وَإِنْ ما قَبْلَ آخِرِهِ فَتَحْتَ صارَ اسْمَ مَفْعُولٍ وَقَدْ حَصَلَا

:

مِنْ ذِي الثّلاثَةِ بِالمفْعُولِ مُتَّزِنًا و ما أتى كَـ (فَعِيلٍ) فَهْوَ قَدْ عُدِلَا

فقوله : (وَإِنْ ما قبْلَ آخِرِهِ فَتَحْتَ)، احترازٌ يُعلَم به الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول، وهو القياس في الصحيح . أمّا اسمُ المفعول المعتلّ فعلى ثلاثة أقسام :

الأول : المثال، فإذا وقعت الواو والياء موضعَ الفاء من الكلمة، فلا تُقلبان ولا تُحذفان، نحو: وعد، فاسم المفعول منه : مَوْعود .

والثاني: الأجوف، قال ابن جنّي : ((وإعلال العين أن تكون ياءً أو واوًا في تصرُّف الكلمة، فإن كانت واوًا ظهرت الواو في اسم المفعول، وإن كانت ياءً ظهرت (الياء) في اسم المفعول، إلّا أنّ المثال يَنْقُصُ عَدَدُ حروفه من وزن (مفعول) حرفًا واحدًا)) (ابن جني، ٢٠٠٦: ٩٤) (Ibn Jniy, 2006: 94).

والثالث : الناقص، قال الزنجانيّ، عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب (ت ٦٥٥ هـ) : ((وتقول في المفعول من الواويّ : مَغْزُوٌّ ؛ ومن اليائيّ : مَرْمِيٌّ، تقلب الواو ياءً ويُكسَر ما قبلها؛ لأنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ والأولى منهما ساكِنَةٌ قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء)) (التفتازاني، ٢٠١٣: ٩٠) (Al-Taftazani, 2013: 90).

وسجّلَ التفتازانيّ اعتراضًا على هذا النصّ بقوله : ((وفي كلام المصنّف نظرٌ ؛ لأنّه ترك شرائط لا بُدَّ منها وهي :

١- أنّه يجب في الواو – إذا كانت أُولى – ألّا تكون بدلًا من حرف آخَر ؛ لِيَحْتَرز من نحو : سُوير وتُسُوير .

٢- وأن تكونا في كلمة واحدة، أو ما هو في حكمها كمسلمِيَّ، والأصل : مسلمويَ، لِيَحْتَرز عمّا إذا كانت في كلمتين مستقلَّتين ؛ نحو : يغزو يومًا، ويقضي وطرًا، وفي بعض النسخ : (إذا اجتمعتا في كلمة واحدة) وهو الصواب .

٣- وألّا تكونا في صيغة أفْعَل، نحو : يوم أَيْوَم .

٤- وألّا تكونا في الأعلام نحو : حَيْوة، وضَيْوَن .

٥- وألاّ تكون الياء – إذا كانت أُولى – بدلًا من حرف آخَر ؛ لِيَحْتَرز من نحو : ديوان، والأصل : دِوْوَان، فإن الواو لا تُقلب في مثل هذه الصور ياءً .

٦- وأيضًا يجب ألّا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفًا، حتّى لا يُنْتَقَضَ بنحو: أُسَيْوِد، و جُدَيْول، فإنَّه لا يجب القلب، بل يجوز)) (التفتازاني، ٢٠١٣: ١٩٢) (Al-Taftazani, 2013: 192).

وأمّا السماعيّ، فهو ما جاء خلافَ القياس، فمن الأوزان التي جاءت خلاف القياس وزنُ (فَعيل)، مثل: كحَّلْتُه فهو كَحيل، وقَتَلْتُه فهو قَتيل، ووزنُ (فَعَل)، نحو: القَبَض بمعنى الصيد المقبوض، والنّجا بمعنى المَنْجو، ووزنُ (فِعْل)، نحو : الذِبْح بمعنى المَذْبوح، والطِحْن بمعنى المطْحون (الحميري، ٢٠١١: ١٤١-١٤٢)(Al-Himyari, 2011, P141-142).

ث- الصفة المشبَّهة : The likeness

قال ابن القره داغي، عمر بن محمد أمين (ت ١٣٥٥هـ) في تعريف الصفة المشبّهة : ((وتعرف بما اشتُقَّ من فعلٍ لازم، لِمَنْ قامَ به على معنى الثبوت)) (الأشنوي، ١٣٥٤هـ: ٩٩) (Al-Ashwany, 1354 A. H: 99)، ففي الحد تحرّزان، الأول : (من فعلٍ لازمٍ) لِيُخرج اسم الفاعلَ واسمَ المفعول، لأنّهما يُصاغان من المتعدّي، والآخَر : (على معنى الثبوت) ليُخرج اسمَ الفاعل، لأنّ الصفة المشبّهة تدلُّ على الثبوت بمعنى الدوام، واسم الفاعل يدلُّ على الحدوث، أي التجدّد .

وقد يَرِد اعتراض في مجيء الصفة المشبَّهة من (رَحِمَ) المتعدّي، وهذا يُعدّ دخلًا على الحدّ، لذلك : ((يُجابُ إمّا بأنّه جُعِلَ لازِمًا بِنقْلِه إلى (رَحُمَ) مضموم العينِ ... أو بأنّ رَحيمًا مُشْتقٌّ من (رَحُمَ) مضموم العينِ مقدَّرًا)) (الأشنوي، ١٣٥٤هـ: ٩٩) (Al-Ashwany, 1354 A. H: 99).

وفي الأبواب التي تشتقُّ منها الصفة المشبَّهة يقول ابن الحاجب : ((الصفة المشبَّهة من نحو : فرِحَ على فَرِحٍ غالبًا ... ومِن نحو : كَرُمَ على كَريم غالبًا ... وهي من (فَعَلَ) قليلةٌ)) (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٢) (Ibn Alhajib, 2008: 22)، وكلام ابن الحاجب يدل على أنّ القياسَ في الصفة المشبَّهة أن تأتي من بابين :

أحدهما : الباب الرابع : فَرِحَ يَفْرَح، فتكون الصفة المشبَّهة منه على زِنة فَعِلٍ، نحو : حَذِرَ المسافرُ، فهو حَذِرٌ، ووَجِعَ المريضُ، فهو وَجِعٌ، وقد تحرّز ابن الحاجب في هذا الباب في قوله : (غالبًا) أي بكسر العين، لأنّه جاء فيها ضَمُّ العينِ كـ : نَدُس، وحَذُر، وعَجُل.

الباب الآخَر: الباب الخامس : كَرُمَ يَكْرُمُ، فتكون الصفة المشبَّهة منه على زِنة فَعِيل، وهو القياس نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وحَلُمَ فهو حَلِيمٌ (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٢) (Ibn Alhajib, 2008: 22).

وقد تأتي الصفة المشبّهة من غير هذين البابين، قال العَيني : ((ومن (فَعَل) بفتح العين قليلة استغناءً عنها باسم الفاعل، نحو : حَرِيْص)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٣) (Al-Aini, 2007: 123)، وهذا عين ما جاء في احتراز ابن الحاجب في قوله : (وهي من فَعَلَ قليلةٌ) .وثَمّة أوزانٌ في الصفة المشبّهة مشترِكةٌ بين بابي (فَعِلَ، وفَعُلَ)، هي (الناصري، ١٩٢٨: ١٠١) (Al-Nasseri, 1928: 101):

١- فَعْل : نحو : سَبْط وضَخْم، وهما من سَبِط وضَخُم .

٢- فِعْل : نحو : صِفْر ومِلْح، وهما من صَفِر ومَلُح .

٣- فُعْل : نحو : صُلْب، وهو من صَلُب .

٤- فَعِل : نحو : فَرِح ونَجِس، وهما مِن فَرَح ونَجُس .

٥- فاعِل : نحو : صاحِب وطاهِر، وهما من صَحِب وطَهُر.

٦- فَعيل : نحو : بَخِيل وكَرِيم، وهما من بَخِل وكَرُم .

وقال الرضيّ : ((وقد ينوب فَعْلان عن فَعِلٍ، كغَضْبان . والقياس غَضِبٌ، إذ الغضب هَيَجان، وإنّما كان كذلك ؛ لأنَّ الغضب يلزمه في الأغلب حرارةُ الباطن، وقالوا : عَجِلٌ وعَجْلانٌ . فعَجِلٌ باعتبار الطَّيْش والخِفَّة، وعَجْلان باعتبار حرارة الباطِن)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١/١٤٦-١٤٧) (Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/116-147) .

وقد اجتمع في نصّ الرضيّ احترازٌ وتعليل، فالاحتراز جاء بصيغة (قد والفعل المضارع) في قوله : (وقد ينوب)، وفي ذلك إيماءٌ بأنَّه لم تَرِد الصفة المشبَّهة من غَضِبَ إلّا غَضْبان. أمّا التعليل فهو أن الغضب هيجان يلزمه حرارة الباطن، فناسب أن تكون صفتُهُ غَضْبان، إذ إنَّ صيغة (فَعْلان) تفيد الحركة والاضطراب . ومثاله الآخر : عَجِل، فقد جاء على (عَجِلٍ وعَجْلان)، فمَنْ قال : عجِلٌ فباعتبار الطَّيْش والخِفَّة، ومَنْ قال : عَجْلان فباعتبار حرارة الباطِن .

ج- اسما الزمان والمكان : The names of time and place

عرّفَ أحمدُ بنُ عليّ بن مسعود اسمَ المكانِ بأنّه : ((اسمٌ مشتَقٌّ من يُفْعَل لمكانٍ وقعَ فيه الفعلُ، فزِيدت الميمُ كما في المفعول لمناسبة بينهما، ولم تُزَد الواوُ حتّى لا يلتبس به)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٣٩) (Al-Aini, 2007: 139)، فَخَرّجَ بقوله : (لمكانٍ) سائِرَ المُشتقّات، وهو احترازٌ ؛ لأنّ بعضَ المشتقّات كالمصدر الميميّ، واسم المفعول، واسميّ الزمان والمكان من غير الثلاثيّ تأتي على صيغة واحدة، كما جاء في قول القاسم بن محمد

بن سعيد المؤدِّب (ق ٤) : ((والحكمُ في أولاد الأربعة : أنّ العينَ مِن (المَفْعَل) منصوبةٌ اسمًا كان أو مصدرًا، لا انكسارَ فيه إلا مَأْقِي العينِ، ومَأْوِي الإبِلِ، فإنّهما نادران)) (المؤدب، ١٩٨٧: ١٢٣)(Al-Muadab, 1987: 123) لذلك يكون التمييز بين هذه الصيغ بسياق الكلام .

وبالعودة إلى حدّ اسم المكان عند أحمد بن عليّ بن مسعود، نَلْحظُ أنّه لم يذكر اسم الزمان بل اكتفى بذكر اسم المكان، فَهل يَصْلُح هذا أنْ يكونَ دخلًا على الحدّ ؟ أقول : لم يفرّق العلماء بين اسمي الزمان والمكان عند تناولهما في البحث، وأستدل على ذلك بما جاء في قول سيبويه : ((وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحينُ . فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِلُ بنيْتَه على مَفْعِلٍ، تجعل الحينَ الذي فيه الفِعْل كالمكان))(سيبويه، ١٩٨٨: ٤/٨٨) (Seboye, 1988: 4/88) وقول شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) في حدّ اسم الزمان : ((بأنّه اسمٌ مشتَقٌّ من يُفْعَل لزمانٍ وقعَ فيه الفعلُ، وكلّ مِثالٍ يَصْلُحُ للمكان يَصْلُحُ للزمانِ من غير فرقٍ في الصحيح)) (ديكنقوز،١٩٥٩: ٧٨)(Decongus, 1959: 78).

ويُصاغان من الثلاثي على (مَفْعَل) بفتح العين إنْ كان مضارِعُه مفتوحَ العينِ نحو: مَذْهَب ومَسْمَع، أو مَضْمومَها نحو : مَنْصَر ومَقال، أو كان منقوصًا، نحو : مَغْزَى ومَلْهَى . وعلى (مَفْعِل) بكسر العين، إن كان مضارعه مكسورَ العين نحو : مَجْلِس ومَبْيِع ومَنْزِل، أو مثالًا صحيح الآخِر نحو: مَوْرِث ومَيْسِر ومَوْضِع (الميداني، ١٩٨١: ٢٠) (Almaydani, 1981: 20) .

قال الميدانيّ : ((وقد جاء من المضموم العين في المضارع أحرفٌ معدودةٌ بالكسرِ وحقُّها الفتح، وهي المَسْجِد والمَطْلِعُ والمَنْسِك والمَسْكِنُ والمَنْبِتُ والمَفْرِقُ والمَسْقِطُ والمَجْزِرُ والمَحْشِرُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ، وقد يُفْتَحُ بعضها أيضًا، قالوا : مَسْكَن ومَنْسَك ومَفْرَق ومَطْلَع، وقد جاء من المفتوح العين المَجْمِع، قالوا : والفتح في كلها جائزٌ وإن لم نسمعه)) (الميداني، ١٩٨١: ٢٠-٢١) (Almaydani, 1981: 20-21)، فقوله : (وقد يُفْتح بعضها) احترازٌ، حيث جاء من هذه الأمثلة ما هو مفتوحُ العين وحقُّه الكسر، نحو : مَسْكَن، ومَنْسَك، ومَفْرَق، ومَطْلَع . وفي النصّ احترازٌ آخر أيضًا، بـ(قد والفعل الماضي)، وهو عكس الأمثلة السابقة، إذ جاء مكسورُ العين وكان حقُّه الفتح، نحو : المَجْمِع . ويمكن أن نبيّن وجه المخالفة للقياس في الأمثلة السابق ذكرها بالجدول الآتي(الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١/١٨١-١٨٤) (Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/181-184):

ت	الكلمة	الصيغة التي وردت بها	وجه الشذوذ
١	المَنْسِك	بالفتحة والكسرة	ورودها بالكسرة
٢	المَجْزِر	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مضموم العين
٣	المَنْبِت	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مضموم العين
٤	المَطْلِع	بالفتحة والكسرة	ورودها بالكسرة
٥	المَشْرِق	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مضموم العين
٦	المَغْرِب	بالكسرة	قياسها الفتح لأنَّ مضارعها مضموم العين
٧	المَفْرِق	بالفتحة والكسرة	ورودها بالكسرة
٨	المَسْقِط	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مضموم العين
٩	المَسْكِن	بالفتحة والكسرة	ورودها بالكسرة
١٠	المَرْفِق	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مضموم العين
١١	المَسْجِد	بالفتحة والكسرة	ورودها بالكسرة
١٢	المَنْخِر	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مفتوح العين
١٣	المَجْمِع	بالكسرة	قياسها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مفتوح العين

ح- اسم الآلة : The Machin's name

يُقسّمُ اسم الآلة على نوعين :

الأول : مشتقٌّ : وهو اسم مصوغ من الفعل الثلاثيّ المجرَّد للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته، وله ثلاثة أوزان، هي (الحميري، ٢٠١١: ١٨٧)(Al-Himyari, 2011, P187) (الأشنوي، ١٣٥٤هـ: ١٩١-١٩٢) (Al-Ashwany, 1354 A. H: 1191-192):

١- مِفْعَل : كمِبْرَد، ومِقْوَد .

٢- مِفْعال : كمِنْشار، ومِفْتاح .

٣- مِفْعَلة : كمِسْطَرة، ومِرْوَحة .

وقد يقال : إنّ اسمَ الآلة مصوغٌ من مصدر الفعل الثلاثيّ(الناصري، ١٩٢٨: ١١٠) (Al-Nasseri, 1928: 110)، وهذه الأوزان هي القياس في صَوغْ اسم الآلة، أي بكسرِ الميمِ وفتحِ العينِ، وقد احترز أحمد بن عليّ بن مسعود بمجيء اسم الآلة على هذه الأوزان لكن بضمّ الميم والعين، في قول: ((ويجيءُ مَضْمُومَ العينِ والميمِ، نحو: المُسْعُط والمُنْخُلِ)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٤٣) (Al-Aini, 2007: 143)، وهذان الوزنانِ هما بعضٌ ممّا احترز به ابن مالك، إذ قال (الأندلسي، دون تاريخ: ٧) (Andalusian, no date: 7) :

كَـ (مِفْعَلٍ) وَكَـ (مِفْعالٍ) وَ(مِفْعَلَةٍ) من الثلاثِيّ صُغْ اسمَ ما بِهِ عُمِلا
شذَّ (المُدُقُّ) وَ(مُسْعُطٌ) وَ(مُكْحُلَةٌ) وَ(مُدْهُنٌ) (مُنْصُلٌ) آلاتُ مَنْ نَخَلا

وهذه الأوزان التي ذكرها ابن مالك، وتحرَّزَ بشذوذها عن الأصل، قد جاءت أيضًا في قول الزنجانيّ : ((وشذّ مُدْهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُدُقٌّ، ومُنْخُلٌ ومُكْحُلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، مَضْمُومة الميم والعين، وجاء مِدَقٌّ، ومِدَقَّةٌ على القياس)) (التفتازاني، ٢٠١٣: ٢٢٨) (Al-Taftazani, 2013: 228) ، وهي من الاحتراز المسموع، لذلك ذَكَرَ هذه الأمثلة وعدَّها خارجةً عن القياس، إلّا مِدَقٌّ، ومِدَقّةٌ فقد وردا على القياس أيضًا، وقد ذكر سيبويه أنّ بعض هذه الأمثلة جُعلتْ أسماء لهذه الأوعية في قوله : ((ونظير ذلك : المُكْحُلَة، والمِحْلَب، والمِيْسَم، لم تردْ موضعَ الفعل، ولكنّه اسمٌ لوعاء الكُحْل . وكذلك المُدُقُّ صارَ اسمًا له كالجُلْمُود)) (سيبويه، ١٩٨٨: ٤/٩١) (Seboye, 1988: 4/91)، وعلى قول سيبويه لا وجه للشذوذ لأنّها أسماء لآلات مخصوصة(التفتازاني، ٢٠١٣: ٢٢٩) (Al-Taftazani, 2013: 229). أمّا ابن مالك فيرى أنّ هذه الأمثلة التي ذُكِرَتْ وعُدَّتْ من الشواذّ يمكن أن تُكسر ميمها إذا نويت بها العمل، وذلك في قوله (الأندلسي، دون تاريخ: ٧) (Andalusian, no date: 7):

ومَنْ نَوَى عَمَلًا بِهِنَّ جازَ لَهُ فِيهِنَّ كسرٌ وَلَمْ يَعْبَأْ بِمَنْ عَذَلا

والثاني : جامد : وهو ما ليس مأخوذًا من الفعل الثلاثيّ، ولا ضابط لأوزانه، كالفأس، والسكِّين، والرُّمْح، والسَّيْف، والسيّارة، والقِطار، والطائِرة .

خ-اسم التفضيل : Name of preference

حدَّ ابنُ الحاجب اسم التفضيل بقوله : ((اسمُ التفضيلِ : ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بِزيادةٍ على غيره، وهو أفْعَل)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٣/٥١٢)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 3/512)، وهذا التعريف تناوله الرضيّ بالاعتراض والنقض من جهة أنّ ابن الحاجب لم يحترز له، بنحو: فاضِل ؛ ولو قال : ما اشتُقّ من فعلٍ لموصوف بِزيادة على غيره فيه، أي أنّ الزيادة في الفعل المشتقّ منه، لانتقضَ أيضًا بنحو : طائِل، أي : زائد في الطول على غيره(الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٣/٥١٢)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 3/512)، لذا يرى الرضيّ أنّ من الأوْلى أنْ يُقال في حدّ اسم التفضيل : ((هو المبنيُّ على (أفْعَل) لزيادةِ صاحبِهِ على غيرِه في الفعل)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ٣/٥١٢) (Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 3/512) .

ويُصاغ اسم التفضيل من الثلاثيّ غير المزيد بزِنة (أفْعَل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفةٍ فزادَ أحدُهما على الآخَر بشيءٍ، نحو : محمد أكْرَمُ من سَعْدٍ، فإنّ محمدًا وسعدًا قد اشتركا في الكرم، لكنّ محمدًا زاد على سعدٍ في هذه الصفة (الحملاوي، دون تاريخ: ٧٨) (Al-Hamalawy, without date: 78).

وقد ذكر العينيّ القصْدَ من اسمِ التفضيل بقوله : ((ويجيءُ (أفْعَل) لتفضيل الفاعل من الثلاثي غير المزيد فيه ممّا ليس بلون ولا عيب)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٣) (Al-Aini, 2007: 123)، فقوله : (لتفضيل الفاعل) احترازٌ من تفضيل المفعول ؛ إذ ((جَعْلَهُ للفاعل أوْلى ؛ لأنَّه هو المقصود في الكلام لأنَّه عُمْدة، والمفعول فَضْلة، ولأنَّه لو رَجَعَ المفعولُ على الفاعل في هذا لبقيَ أكثرُ الأفعال بلا تفضيل؛ لأنَّه في أكثر الأمْر للفعل اللازم، ولأنَّ المبالغة في الفاعل أمَسُّ منها في المفعول، أو لأنَّ الفاعلَ أكثرُ من المفعول)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٤-١٢٥) (Al-Aini, 2007: 124-125)، وقوله : (غير مزيد فيه) تحرّزٌ من أبنية المزيد فيه، لأنَّه لا يمكن التفضيل بالثلاثي المزيد، فلو ((أردتَ بناء (أفْعَل) من (اسْتَخْرَجَ)، فإن لم تحذف شيئًا لم يمكن، وإنْ حذفت منه الزوائد وقلت : أخْرَجُ، لم يُعلَم أنَّ المرادَ منه كثيرُ الخروجِ أو كثيرُ الاسْتخراجِ)) (العيني، ٢٠٠٧: ١٢٤) (Al-Aini, 2007: 124)، وقوله : (ممّا ليس بلون ولا عيب) احتراز من عدم مجيء بناء (اسم التفضيل) من الألوان والعيوب ؛ ((لأنّه جاء منهما (أفْعَل) من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُنيَ منهما أفعل التفضيل، لالتبس أحدهما بالآخَر، لو قلتَ: زيدٌ الأسْودُ، على أنّه للتفضيل، لم يُعْلَمْ أنّه بمعنى : ذو سَوادٍ أو بمعنى الزائدِ في السواد ... أمّا العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه ... لِكون بعضها ممّا لا يقبل الزيادة والنقصان كالعَمَى)) (الخضر اليزدي، ١٤٣٣هـ: ١/٥١٤-٥١١٥)(Al-Khedr Alizdi, 1433 A. H: 1/514-515).

المصادر:

- **القرآن الكريم**

١- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت ٦٤٦هـ) (٢٠٠٨): الشافية في علم التصريف : تحقيق د. درويش الجويدي ، المكتبة العصريّة، الطبعة الأولى، صيدا – بيروت – لبنان.

٢- ابن جنيّ (٢٠٠٦): المقتضَب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، القاهرة .

٣- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) (٢٠٠٩): شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد مُحَيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العالمي، القاهرة .

٤- ابن مالك (١٩٧٧): شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق .

٥- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) (١٩٣٠): ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، دار الكتب المصرية بالقاهرة .

٦- الأشنوي، عليّ بن الشيخ حامد (ت١٠١٤هـ) (١٣٥٤هـ): تصريف مُلا عليّ، مطبعة السعادة، مصر.

٧- الأندلسي، ابن مالك (دون تاريخ) : نظم لاميّة الأفعال في علم التصريف .

٨- الأندلسي، أبي حيان (١٩٨٣): المبدع الملخص من الممتع: تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الأزهر، المطبعة الإسلامية بباب الشعرية .

٩- الأنصاري، ابن هشام (١٣٧٨هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر .

١٠- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (٢٠١٣): شرح تصريف العزي، تحقيق وحيد قطب، دار التوفيقية للتراث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر .

١١- الجرجاني، عبد القاهر (دون تاريخ): المِفتاح في الصّرف : تحقيق د. علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك، إربد – عمان .

١٢- الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد (دون تاريخ): شرح نظم المقصود، مصدر الكتاب دروس صوتية .

١٣- الحملاوي، احمد (دون تاريخ): شذا العرف في فن الصرف : المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان.

١٤- الحميري، جمال الدين محمد بن مالك (ت٩٣٠هـ) (٢٠١١): الشرح الكبير على لامية الأفعال، عنى بتصحيحه عبد الرحمن حجّى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة .

١٥- الخضر اليزدي (١٤٣٣هـ) : شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، تحقيق د.حسن أحمد العثمان، مطبعة روح الأمين، الطبعة الأولى.

١٦- ديكنقوز، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت ٨٥٥هـ) (١٩٥٩): شرحان على مراح الأرواح في علم الصّرف : شرح مراح الأرواح وشرح الفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة .

١٧- الرماني، عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله (ت ٣٨٤هـ) (دون تاريخ)، رسالة الحدود : تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عَمّان .

١٨- الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) (١٩٩٩): المفصل في صنعة الاعراب، نشره د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان.

١٩- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) (١٩٨٨): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة – مصر .

٢٠- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، (٢٠٠٧): شرح المراح في التصريف، حققه: د.عبد الستار جواد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر .

٢١- الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمّد بن سليمان بن أبان (ت ٣٧٧هـ) (١٩٨١): التكملة: تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٢٢- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) (١٩٥٢): القاموس المحيط، مطبعة مصطفى، الطبعة الثانية، القاهرة – مصر .

٢٣- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ) (١٩٩٩): المقتضَب، تحقيق حسين حمد، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٤- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (ت ق ٤) (١٩٨٧): دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد ناجي القيسيّ ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

٢٥- الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ) (١٩٨١): نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت .

٢٦- الناصري، مُحَيي الدين (١٩٢٨) : دروس في قواعد اللغة العربية، المكتبة العصرية، مطبعة الفرات، الطبعة الأولى، بغداد .

References:

- **The Holy Quran.**

1- Al-Ainy, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed (855 AH), (2007): Explanation of Al-Marah in Al-Tasrif, achieved by: Dr. Abdul Sattar Jawad, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, first edition, Cairo – Egypt.

2- Al-Andalusi, Abu Hayyan (1983): the abstract creator from the fun: the d. Mustafa Ahmad Al-Nahhas, Al-Azhar Library, Islamic Press, Bab al-Sharia.

3- Al-Andalusi, Ibn Malik (undated): The literacy of verbs in conjugation systems.

4- Al-Ansari, Ibn Hisham (1378 AH): Mughni al-Labib, on the books of Arabism, achieved by Dr. Mazen Al Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Al Sadiq Establishment for Printing and Publishing.

5- Al-Ashnawi, Ali bin Al-Sheikh Hamed (1014 AH) (1354 AH): Conduct of Mulla Ali, Al-Saada Press, Egypt.

6- Al-Farsi, Abu Ali Al-Hasan bin Ahmad bin Abd al-Ghaffar bin Muhammad bin Suleiman bin Aban (377 AH) (1981): Supplement: an investigation by Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul.

7- Al-Hamalawy, Ahmad (without history): Shaza Al-Arf in the Art of Exchange: Cultural Library, Beirut – Lebanon.

8- Al-Hameeri, Jamal Al-Din Muhammad Bin Malik (930 AH) (2011): The great commentary on the illiteracy of deeds, meant by his correction Abdul Rahman Haji, Library of Religious Culture, Cairo.

9- Al-Hazmi, Abu Abdullah, Ahmed bin Omar bin Musaed (without history): Explanation of Nazim Al-Maqsoud, the source of the book, audio lessons.

10- Al-Jarjani, Abdel-Qaher (undated): The key to exchange: an investigation by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, College of Arts - Yarmouk University, Irbid – Amman.

11- Al-Khader Al-Yazdi (1433 AH): Explanation of Shafi'a Ibn Al-Hajeb in the discipline and calligraphy, investigation by Dr. Hassan Ahmed Al-Othman, Spirit of Secretary Press, first edition.

12- Al-Maddab, Al-Qasim Bin Muhammad Bin Saeed (BC 4) (1987): The Discharge Minutes, investigation by Dr. Ahmed Naji Al-Qaisi and Dr.Hatem Saleh Al-Damen and d. Hussein Toural, Iraqi Science Academy Press.

13- Al-Maydani, Ahmed bin Mohammed (518 AH) (1981): A picnic in the science of exchange, the new horizons house, first edition, Beirut.

14- Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid (286 AH) (1999): Al-Muqtazb, investigation by Hussein Hamad, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

15- Al-Nasiri, Mohiuddin (1928): Lessons in Arabic grammar, the modern library, Al-Furat Press, first edition, Baghdad.

16- Al-Rummani, Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah (384 AH) (without date), The Message of the Borders: An Inquiry by Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Fikr - Amman

17- Al-Taftazani, Saad Al-Din Masoud bin Omar bin Abdullah (2013): Explanation of the discharge of Al-Azi, Wahid Qutb investigation, Al-Tawfikiya Heritage House for printing, publishing and distribution, Cairo – Egypt.
18- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar (538 AH) (1999): detailed in the work of syntax, published by d. Emile Badi 'Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alami, First Edition, Beirut – Lebanon.
19- Decongus, Shams al-Din Ahmad known as Decongus (855 AH) (1959): two explanations on the merits of spirits in the science of exchange: an explanation of the mercies of spirits and an explanation of the peasant in explaining the merits, by Ibn Kamal Pasha (940 AH), Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Press in Egypt, Edition The third.
20- Ibn al-Hajib, Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus (646 AH) (2008): Al-Shafiyah in the science of drainage: an investigation Dr.Darwish Al-Juwaidi, Modern Library, First Edition, Saida - Beirut – Lebanon.
21- Ibn Aqeel, Bahaa Al-Din Abd Allah Ibn Aqeel Al-Aqili (769 AH) (2009): Ibn Aqeel explained on the authority of Ibn Malik, and with him is a book: The Grant of Galilee with the Investigation of Explanation of Ibn Aqil, Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, Dar Al-Fekr Al-Alami, Cairo.
22- Ibn Jenni (2006): terse from the words of the Arabs in the name of the effect of the defective trio of the eye, investigation: d. Abdel-Maksoud Mohamed Abdel-Maksoud, Library of Religious Culture, First Edition, Cairo.
23- Ibn Malik (1977): Explanation of the mayor of Al-Hafiz and several of his words, investigation: Adnan Abdul-Rahman Al-Douri, Al-Ani Press, Baghdad - Iraq.
24- Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Andalusi (672AH) (1930): The Millennium of Malik Ibn Al-Malik fi Al-Matruq wa Al-Sarf, the Egyptian Book House in Cairo.
25- Sibawayh, Abu Bishr Amr Ibn Othman bin Qanbar (180 AH) (1988): The Book, Investigated by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Third Edition, Cairo – Egypt.
26- Turquoise, Majd al-Din Muhammad bin Ya`qub (817 AH) (1952): The Surrounding Dictionary, Mustafa Press, Second Edition , Cairo – Egypt.

Moral precaution in sources and derivatives

Basim Mohamed Saleh Khalaf
Assist. Prof. Dr. Aqeel Rahim Ali
University of Baghdad - College of Arts

Abstract:

This paper deals with precautions in sources and derivatives, The sources came from: The source is from the abstract trio, the source is more than the trio, the meme source, the source of time and gender.

I did not mention the name of the source, nor the industrial source, Because I did not stand on the precautions in them in the books of pure works until the eighth century AH, This is required by the research method.

Key words: precaution, sources, derivatives, subject name, object name